

الأثر الأرسطي في الفلسفة الإلهية عند الفارابي وتوما الإكويني دراسة مقارنة

جنيفاف جويو،

أستاذة الفلسفة الإسلامية بجامعة ليون.

محمود مسعود،

مدرس الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة المنيا.

الجزء الثاني

المبحث الثالث: قضية الصفات الإلهية

حسب الرؤية الدينية - للمتكلمين وللاهوتيين وغيرهم - وكذلك عبر محاولات الفلاسفة، فإنه من الصعب على العقل المخلوق إدراك حقيقة صفات الخالق، حيث إن العقل الإنساني المحدود عاجز عن الإحاطة بما ليس بمحدود، لكنه في الوقت ذاته فإن هذا العقل قادر على إدراك صفات الكمال للخالق عز وجل من خلال ما يشاهده في الكون من نظام وترتيب ودقة، فلا يمكن أن توجد هذه المشاهدات بالمصادفة، أو من غير تدبير مسبق، ثم إن الوحي جاء يخاطب هذا العقل بما يملك من أدوات، ولم يطلب منه أن يسترسل في إدراك تلك الصفات بعيدة عن الواقع المشاهد لهذا العقل. كما أن الفلسفة الأولى لأرسطو لم تشغل بالبحث التفصيلي لصفات الموجد، واكتفت بأن وصفته بالكمال وعدم النقص، وبأنه ذو حياة وعلم وإرادة وإن كانت إرادة يشوبها بعض النقص حيث هو معشوق وعاشق، وحيث هو لا يؤثر في الجزئيات ولا يعلمها.

فاذا نظرنا إلى رؤية الفارابي في هذه الجهة، نجده حاول أن يسير على ضرب الفلاسفة ليثبت تلك الصفات لله تعالى من جانب، ومن جانب ثان لم يبعد عن تقسيم (المتكلمين) للصفات، فهناك صفات سلبية وصفات ذاتية وصفات أفعال، صفات الوجودانية والأزلية (القدم عند الفلاسفة والأول عند المتكلمين) الصفات بمثابة الصفات السلبية عند المتكلمين؛ أي التي تسلب عن الله كل نقص، وتعد محاولة الفارابي لتصور الإلهية وصفاتها محاولة فلسفية في المقام الأول، فهي تفارق محاولة المتكلمين وتعتمد على المنهج الأرسطي في إثبات صفات المفارق، فالله عند الفارابي مباين بجوهره لكل ما سواه، وهو واحد في صفاته ومنزه عن النقص "فلا يمكن أن يكون الوجود الذي له لشيء آخر سواه، لأن كل ما وجوده هذا الوجود لا يمكن أن يكون بينه وبين شيء آخر له أيضا هذا الوجود مباينة أصلا، ولا تغاير أصلا" (الفارابي، 2002: 39). ويستخدم منهج أرسطو حين يقول: يجب أن يكون هناك ذات واحدة فقط وليس اثنتين؛ "لأنه إن كانت بينهما مباينة كان الذي تباينا به غير الذي اشتركا فيه. فيكون الشيء الذي باين كل واحد منهما الآخر جزءا مما به قوام وجودهما، والذي اشتركا فيه هو الجزء الآخر. فيكون كل واحد منهما منقسما بالقول، ويكون كل واحد من جزئيه سببا لقوام ذاته. فلا يكون أولا، بل يكون هناك موجود آخر أقدم منه هو سبب لوجوده، وذلك محال" (الفارابي، 2002: 39). ومن

هنا يذهب الفارابي إلى أن "الأول منفرد بوجوده، لا يشاركه شيء آخر أصلاً موجود في نوع وجوده، فهو إذاً واحد" (الفارابي، 2002: 43). وهذا الواحد الأول لا يفني، بل هو أزلي "فإن يكون للشيء عدم فهو ناقص في وجوده، وأن يكون في وجوده محتاجاً إلى غيره فهو أيضاً ناقص في الوجود، وكل ما له شبيه في نوعه فهو ناقص الوجود" (الفارابي، 1993: 79). ثم يذهب الفارابي إلى نفي الجسمية عن الله من جميع الوجوه (الفارابي، 2002: 44). وهو هنا لا يسير مع المتكلمين في الأداة، إنما يسير معهم في النتيجة فقط؛ حيث إن الله عند المتكلمين ليس جسماً لكن المتكلمين يقبلون الأوصاف التي تشير إلى الجسمية إما بتأويلها كما عند الأشاعرة المتأخرين، أو بالتفويض كما عند الحنابلة المتأخرين. لكنهم جميعاً يرون أن منهج الفلاسفة يؤدي إلى نفي الصفات. ويعد المعتزلة هم أقرب المتكلمين لمنهج الفارابي، حيث وصل تأويل الصفات عندهم إلى القول بأن الله عقل محض وهو ما ذهب إليه الفارابي حين يقول إن الله "ليس بمادة، ولا مادة له بوجه من الوجوه، فإنه بجوهره عقل بالفعل؛ لأن المانع للصورة أن تكون عقلاً أو أن تعقل بالفعل هو المادة التي فيها يوجد الشيء. ففتى كان الشيء في وجوده غير محتاج إلى مادة، كان ذلك بجوهره عقلاً بالفعل؛ وتلك حال الأول. فهو إذاً عقل بالفعل. وهو أيضاً معقول بجوهره" (الفارابي، 2002: 46).

ولما كان الفكر اليوناني لا يُسلم بالوجود من اللاوجود، مما جعل فلاسفة اليونان يقولون بقدم العالم أو بقدم مادته (الفارابي، 2002: 18)، فإن هذا الأمر جعل الفارابي لا يساير الفكر اليوناني في هذه المسألة، بل حاول أن يبين أن تلك الفكرة ليست لأرسطو من الأساس، إنما هي قد فهمت خطأ عنه. ولما كانت مسألة الفيض هي الحل الذي يستقيم مع كون الأول لا يوجد الأشياء من عدم فقد ذهب إليها الفلاسفة اليونان؛ لأن الفيض يعني أن الكائن الأول يفيض عنه كائن ثان غير جسمي مثله، وهو يعقله ويعقل ذاته؛ ومن تعقله للأول يفيض عنه عقل ثالث، ومن تعقله لذاته يفيض عن الوجود السماء الأولى أو الوجود المادي، وبالتالي تبدأ الموجودات تفيض عن هذا الوجود الجسمي والمادي من خلال العقول المتتالية التي فاضت كلها تبعاً عن الأول. وذهب الفارابي إلى قريب من هذا غير أن الإله الواحد -عنده- تفيض عنه الموجودات بالخلق والإيجاد، فيقول الفارابي: إذا سلمنا منطقياً بوجود هذا الكائن الواجب الوجود، الواحد، البسيط المطلق الكمال، وهو ما ندعوه الله، بقي علينا أن نعلل وجود باقي الكائنات ويستخدم الفارابي مسألة الفيض في تعليقه لذلك (الفارابي، 2002: 18). ولما كانت نظرية الفيض تلك هي من أهم خصائص الأفلوطينية المحدثه فإن الفارابي قد تأثر بها كما هو واضح مثلما تأثر بمنهج أرسطو في تلك المسألة.

أما إذا جئنا إلى القديس توما فقد تأثر بالمنهج الأرسطي في مسألة الصفات كما كان متأثراً به في إثبات وجود الله تعالى، رغم أنه مال نحو منهج اللاهوتيين في مسألة الصفات هذه أكثر من مسألة إثبات وجود الله. وكما أولى الفارابي صفات الأولية والأزلية والوحدة (نفي التركيب) اهتماماً كبيراً في بيان أهميتهما لله تعالى، فقد اهتم الإكويني بهذه الصفات خاصة مسألة نفي الجسمية التي تعني نفي التركيب أيضاً (Tomas d'Aquin. 1984: 178).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم تأكيد النصوص المقدسة على التنزيه المطلق لله تعالى "ليس كمثله شيء وهو السميع البصير" إلا أنها تحوي إشارات قد فهم البعض منها الجسمية للخالق عز وجل، من مثل قول أيوب مخاطبا الله تعالى: "يَا كُونَتَانِي وَصْنَعَتَانِي كُلِّي جَمِيعًا" (سفر أيوب: 08/10). والقرآن يشير إلى بعض صفات الله مثل اليد والوجه والاستواء: "إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ، يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ" (سورة الفتح: 10)، "ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام" (سورة الرحمن: 27) والإنجيل يسترسل أكثر من ذلك حين يشير إلى تجسد الخالق في جسد بشري حين يقول: "والكلمة صار جسدا وحل بيننا ورأينا مجده مجدا كما لوحيده من الأب مملوءة نعمة وحقا" (إنجيل يوحنا: 14/1). لكن علماء الكلام وكذلك علماء اللاهوت ينفون أن تكون هذه الصفات مفضية الجسمية ويعدون هذا الفهم شاذاً. ويقولون إن ورود تلك الصفات إما كصورة تقريبية لعقل الإنسان الذي يصعب عليه إدراك المعاني مجردة من الحيز والمكان وعلى رأس هؤلاء المعتزلة والأشاعرة من المسلمين. ومنهم من يري أنها أوصاف حقيقية لكن لا نستطيع أن ندرك كنهها وتلك رؤية الفقهاء المسلمين والأشعري وابن تيمية. أما في علم اللاهوت المسيحي فرغم إشارة بعض نصوص الإنجيل إلى التجسيد إلا أن علماء اللاهوت يرون أن هذا التجسيد لا يحمل معنى الجسمية، إنما يحمل إحاطة النور بجسم الشمس فتلبس به دون أن يكون منها.

وعلى هذا الدرب صار القديس توما الإكويني الذي حاول نفي الجسمية عن الله تعالى من خلال تأكيده على نص ورد في سفر أيوب في التوراة يصف الله بأنه أعلى من السموات وأطول من الأرض وأعرض من البحر (سفر أيوب: 11/07). فقد شرع الإكويني في تأويل معاني تلك النصوص، وأنها جاءت للتقريب إلى العقل البشري (Tomas d'Aquin. 1984: 174). ثم أخذ القديس توما يثبت أن الله ليس بجسم، وذلك من خلال أوجه ثلاثة، يستند فيها على المنهج الأرسطي ويسير مع طريقة الفارابي في أخذه عن أرسطو تلك الأدلة لإثبات الصفات:

الوجه الأول - يستند فيها إلى المنهج الأرسطي في المحرك الأول - وهو أن الله هو المحرك الأول والمحرك الأول غير متحرك وغير المتحرك لا بد أن لا يكون جسما. والوجه الثاني يستند فيه أيضا إلى منهج أرسطو في مسألة الوجود بالقوة والفعل - من حيث إن الله هو الموجود الأول الذي يجب أن يكون موجودا بالفعل وليس بالقوة، ولما كان كل جسم موجودا بالقوة لقبوله القسمة استحال أن يكون الله تعالى جسما.

والوجه الثالث - ويسير فيه أيضا مع الدليل الأرسطي في الكون والفساد - هو أن الله أشرف الموجودات حيث إن أشرف الموجودات هو ما لا يعتره الفساد، ومن طبيعة الموجودات الحياة والفساد وهو ما لا ينطبق على الله حيث إنه هو أشرف الموجودات (Tomas d'Aquin. 1984: 175). ثم إن الجسمية تعني التناهي وهذا لا يتفق مع اللامتاهي، ولما كان الجسم أي جسم متناه فإن الله يستحيل أن يكون جسما (Tomas d'Aquin. 1984: 185).

وهكذا تأثر الإكويني بالفلاسفة المسلمين وصار على دربهم في التأثر بمنهج أرسطو في هذه المسألة. ويظهر تأثر الإكويني بمنهج أرسطو في رده على مسألة نفي

الجسمية، إذ يعقد الفصل العشرين من كتابه (الخلاصة في الرد على الأجانب) ليبين ذلك من خلال أربعة أوجه، يمكن أن نوجزها في الأتي: أن المحرك الأول لا يمكن أن يكون جسماً حيث لا يقبل التقسيم كباقي الأجسام (Tomas d'Aquin. 1984: 189)، ومن يحرك في زمان غير متناه لا بد أن يكون هو غير متناه (Tomas d'Aquin. 1984: 190)، كما أن المحرك الجسماني إنما يحرك بالجذب أو بالدفع، ولما كانت حركة المحرك الأول متواصلة ومطرودة فهو إذا ليس بجسم (Tomas d'Aquin. 1984: 190,191)، كما أن الحركة اللامتناهية لا تصدر إلا من محرك غير متحرك، وبالتالي فالمحرك الثابت لا يكون جسماً (Tomas d'Aquin. 1984: 191,192).

وبعد ما أثبت الإكويني أن الله لا يمكن أن يكون جسماً شرع في إثبات أن الله غير مركب، ولنفي التركيب عن الله لجأ الإكويني إلى أرسطو في برهان الخلف، حيث إن الشيء إذا لم يكن هو عين ذاته أو ماهيته لزمه ضرب من التركيب والقسمه والإضافة ومن هنا يمكن تصور معان خارجة عن الذات، والله لا يحتوى على تركيب أو انقسام أو إضافة وإلا لزم النقص على الذات العلية وهو مستحيل (Tomas d'Aquin. 1984: 96,97). كذلك فإن ذات الشيء إما أن تكون هي نفس الشيء أو تكون نسبتها إلى هذا الشيء كنسبة العلة إلى المعلول، وهذا يوافق المخلوقات والظواهر المعلولة لغيرها أما الذات العلية فهي ليست معلولة لشيء آخر وإلا لزم التسلسل في العلة إلى ما لانهاية وهو مستحيل.

ليصل القديس توما من خلال ذلك البرهان الأرسطي إلى أن الصفات الإلهية مطابقة للذات وقائمة به بالفعل وليس بالقوة، حيث إن الله فعل محض وماهيته لا تختلف عن وجوده (Tomas d'Aquin. 1984: 176,177). والإكويني هنا يوافق الفارابي والفلاسفة - خاصة ابن سينا - في أن ماهيته ليست مغايرة لوجوده تعالى، ومن ثم فإن الله لا يندرج تحت جنس ما؛ لأن كل ما له جنس تكون له ماهية زائدة على وجوده، والذات الإلهية تتفرد بوجود متمايز عن وجود الأجناس أو الأنواع ويستحيل أن يندرج تحت جنس ما (Tomas d'Aquin. 1984: 205) وذلك لأن الذات الإلهية تتفرد بالكمال المطلق، ثم أنه لو كان هناك عرض في الذات الإلهية للزم أن تكون هناك علة لهذا العرض، وتلك العلة إما أن تكون خارجة عن الذات أو تكون هي عين الذات الإلهية. ويحاول الإكويني دحض هذين الافتراضين:

فلافتراض الأول يقوم على وجود علة خارجية مؤثرة في الذات الإلهية وبالتالي تكون الذات الإلهية قابلة أو منفصلة وهذا محال؛ لأنه يتتالي مع كمال الذات الإلهية، حيث سيصبح هذا المؤثر هو الأجدر والأحق بأن يكون ربا ومن ثم تقع في مسألة الدور وتسلسل العلة، وبالتالي فالله فعل محض لا تلحقه الأعراض أو تؤثر فيه أمور خارجية عن ذاته.

أما الافتراض الثاني والذي يذهب إلى كون الجوهر الإلهي هو علة العرض الحال فيه، فإنه يستحيل أيضاً حيث تكون الذات الإلهية فاعلة وقابلة في نفس الوقت، أو علة تأثير ومحلا لقبول الأثر في آن واحد، وهذا يعني أن الله تعالى مركب، وقد ثبت استحالة تركيب الذات، وبالتالي يستحيل أن يكون فيها جزء فاعل وجزء منفعل.

كما أن المركب يمكن أن يكون فيه جزء صغير وجزء كبير وجزء شريف وجزء غير شريف وهذا يستحيل على الله، لينتهي الإكويني بعد ذكر كثير من التفاصيل إلى أن الله ليس مركبا وليس جسما (Tomas d'Aquin. 1984: 80,81). وبالتالي فإن كلا من الفارابي والإكويني عمد إلى منهج أرسطوليثبت صفات الله السلبية وهي أنه: أول ثم أنه واحد وغير مركب، وليس له جسم، وأنه أزلي سرمدي. غير أن طريقة أخذ الأدلة تختلف بين الفارابي والإكويني، فعلى حين كانت عند الفارابي مباشرة وقريبة المأخذ من المنهج الأرسطي، كانت عند القديس توما فيها نوع من التكرار وضرب الأمثلة لكونه يستخدم المنهج البرهاني بطريقة الجدال اللاهوتي.

صفات الذات

تبين فيما سبق أن صفات الله كما جاءت عند الفارابي تعتمد على منهج أرسطو من جانب، لكنها من جانب ثان تتحولون منهج المتكلمين أيضا. ولما كان المتكلمون قد أثبتوا للذات الإلهية سبع صفات إيجابية وهي: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر ولما كانت الصفات الثلاث الأولى هي من كمال الجوهر اهتم بها الفارابي وحاول تفسيرها بمنهجه الأرسطي. أما الصفات الأخرى فهي متضمنة في الصفات الأولى؛ لهذا لم يعرھا اهتمامه؛ خشية أن يلج منهج المتكلمين؛ لأنه من حيث المنهج البرهاني يكفي إثبات الأصول. أما الفروع فهي تقاس عليها، ولا يجب كثرة الأخذ والرد فيما بيدويديها في أصله، وربما لهذا لم نجد الفارابي يعيرھا اهتماما كما اهتم بالأصول.

ويبدأ الفارابي اهتمامه بهذه بصفات بصفة الحياة، لأنه إن لم يكن حيا لما كان لوجوده عمل، فالله إذن حي "وحياته ذات واحدة، فإذا كان الأول وجوده أكمل وجود كان أيضا أحق باسم الحي من الذي يقال على الشيء استعارة" (الفارابي، 2002: 48، 49). ثم يعرج على صفة العلم لله تعالى ويوليها عناية خاصة، فهي صفة ذات عنده يجب أن تكون لله، وكونه عالم عنده يعني "أنه ليس يحتاج في أن يعلم إلى ذات أخرى يستفيد بعلمها الفضيلة خارجة عن ذاته، ولا أن يكون معلوما إلى ذات أخرى تعلمه، بل هو مكتمل بجوهره في أن يعلم ويعلم. وليس علمه بذاته شيئا سوى جوهره، فإنه يعلم وأنه معلوم وأنه علم. فهو ذات واحدة وجوهر واحد" (الفارابي، 2002: 47). وعنايته بصفة العلم تتعدى رؤية أرسطو للعلم عند المفارق حيث إن المفارق عند أرسطو يقف عند العلم بالكيليات.

ثم يبرهن الفارابي على إثبات صفة الحكمة لله تعالى، يقصد من صفة الحكمة العناية بالموجودات وبالتالي يقصد منها صفة الإرادة والمشية النافذة لله تعالى "فإن الحكمة هي أن العقل فضل الأشياء بأفضل علم، وبما يعقل من ذاته ويعلمه يعلم أفضل الأشياء، وأفضل العلم هو العلم الدائم الذي لا يمكن أن يزول، وذلك هو علمه بذاته" (الفارابي، 2002: 47). وبالتالي يتجاوز الفارابي هنا أيضا المفهوم الأرسطي للمفارق الذي لا يعلم علما كاملا، وبالتالي فإنارادته ناقصة؛ لأنه لا يتصرف في كل الموجودات بصورة تفصيلية. إنما يتصرف فقط في أصول الكائنات، أما فروعها فتتأثر من تأثير بعضها في بعض دون عناية أو حكمة مقصودة من قبله.

ثم يعرج الفارابي ليثبت صفة الكمال لله تعالى؛ لكونها هي الأخرى من الصفات الذاتية التي يجب أن يتصف بها الحق تعالى، والكمال عنده يعني التأكيد على صفتي القدرة والإرادة لله عز وجل "إذ الغاية من كمال الوجود أن يكون المعقول منه في نفوسنا على نهاية الكمال أيضا (الفارابي، 2002: 50). وعدم إدراكنا لهذا الكمال ليس لعدم وجوده، إنما لضعف قدراتنا وكذلك لفرط كماله الذي تعجز عنه هذه الإمكانيات المحدودة التي ركبت فينا، ولكون المادة هي أحد مكوناتنا ومن ثم أصبحت حاجبا عن إدراك هذا الكمال المطلق "فلضعف قوتي عقولنا نحن ولملايستها المادة والعدم يعتاص إدراكه ويعسر علينا تصوره، ونضعف من أن نقله على ما هو عليه وجوده، فإن إفراط كماله يبهرننا فلا نقوى على تصوره على التمام. كما أن الضوء هو أول المبصرات وأكملها وأظهرها، وبه يصير سائر المبصرات مبصرة، وهو السبب في أن صارت الألوان مبصرة" (الفارابي، 2002: 50)، و"كلما كان كماله أتم أبهرنا إبصاره" (الفارابي، 2002: 50). كما أن التباسنا بالمادة هي التي تبعدنا عن الجوهر الأول، فكلما كنا أقرب لمفارقة المادة كان تصورنا له أتم، وإنما نصير أقرب إليه بأن نصير عقلا بالفعل (الفارابي، 2002: 51). كما أن الفارابي يذهب إلى أن العظمة والجلال والمجد في الشيء يكون حسب كماله، إما في جوهره، وإما في عرض من خواصه، مثل اليسار والعلم، و(الأول) لما كان كماله مياينا لكل كمال، كانت عظمته وجلاله ومجده مياينة لكل ذي عظمه ومجد (الفارابي، 2002: 52). كما يذهب الفارابي إلى أن (الأول) يستمد كماله من ذاته وليس من شيء خارج عنه حيث إنه كامل سواء وجدت الموجودات أو عدمت، فهو يعيش ذاته ويحلها ويعجب بها إعجابا بنسبته. "فإن العاشق منه هو بعينه المعشوق والمحب هو المحبوب، فهو المحبوب الأول والمعشوق الأول أحبه غيره أولم يحب، وعشقه غيره أم لم يعشقه" (الفارابي، 2002: 54). فليس وجوده بما يفيض عنه وجود غيره، أكمل من وجوده الذي هو جوهره، ولا وجوده الذي بجوهره أكمل من الذي يفيض عنه وجود غيره، بل هما جميعا ذات واحدة، ولا يمكن أن يكون عائقا من أن يفيض عنه وجود غيره، لا من نفسه ولا من خارج أصلا (الفارابي، 2002: 56). وهكذا يستمد الفارابي من أرسطو أدلته لإثبات صفات الذات لله تعالى، خاصة صفات الحياة والعلم والإرادة والقدرة، وإن كان الفارابي يسميها بصفات الحياة والعلم والحكمة والكمال، لكنه قصد بالحكمة الإرادة، وبالكمال القدرة، وصفات الذات تلك التي حول الفارابي إثباتها مستندا على منهج أرسطو في الفلسفة الأولى، هي التي جاهد المتكلمون لإثباتها لكن بطريق آخر غير الطريق الأرسطي. ومع أن علماء اللاهوت أقرب للمتكلمين في هذا الاتجاه إلا أن الإكويني اقترب كثيرا من الفارابي في هذه المسألة وفارق بعض الشيء اللاهوتيين.

فلم يبعد القديس توما كثيرا عن الفارابي رغم نقده للفلاسفة - في التأثر بمنهج أرسطو في إثبات صفات الذات لله تعالى، خاصة صفة الحياة والعلم والإرادة، ويجمع هذه الصفات الثلاث أحيانا في صفة الكمال، ولما كان علماء الكلام واللاهوت يقصدون بصفة الكمال لله تعالى أنه لا يعتره نقص أو عيب لا في ذاته ولا في أفعاله، لأنه هو الأول ولا شيء قبله ينتقد الإكويني الفلاسفة خاصة في فهمهم لمسألة الأولوية عن الأشياء التي يجعلونها لمبدأ أول مادي تتكون منه الأشياء، في حين أن مبدأ

كل شيء هو الله الكامل، وهوليس بمادي (Tomas d'Aquin. 1984: 182). كما أن الله كامل في ذاته ولا يكتسب الكمال من شيء آخر خارجه (Tomas d'Aquin. 1984: 214). وكما جاء عند أرسطو بأن المبدأ الأول معشوق لكل الموجودات وسائره الفارابي في هذا (الفارابي، 2002: 54)، فكذلك الله عند توما هو المشتَه الأول لكل الموجودات؛ لأنه أكملها، حيث يفيض الجود الإلهي بالخير على سائر الموجودات، حيث هو الخير الأعظم (Tomas d'Aquin. 1984: 194).

ويعنون الإكويني الفصل الخامس عشر من كتابه (الخلاصة في الرد على الأجنب) بأبدية الله وسرمديته Dieu est Eternel ويستمد البرهان على مسألة السرمدية والبقاء الأبدى لله من دليل الحركة عند أرسطو ومما بينه في الفصول السابقة خاصة الفصل الثالث عشر من كتابه هذا. ويتابع منهج أرسطو فيقول "إذا نحن افترضنا للحظة ما أن الله لم يوجد ثم وجد، فهذا يعني أن هناك من أوجده، وبالتالي لكان هذا الموجد أقدم منه، ويصبح هذا الموجد علة أولى له، ولكننا أثبتنا أن الله هو العلة الأولى في الفصل الثالث عشر فلم يكن له بداية وليس له علة أخرى لوجوده غير ذاته فمن هنا فهو سرمدى" (Tomas d'Aquin. 1984: 178). ثم يواصل الاعتماد على أرسطو في هذه المسألة ويقول: إن أرسطو يعرض أيضا أن سرمدية الحركة التي تدل على سرمدية المحرك فالله أبدى، وحتى لو أننا أنكرنا أزلية الزمان فلا نستطيع أن نكر القول بأبدية الله، لأنه لا بد من وجود محدث للحركة ويجب أن يكون وجود هذا المحدث ليس حادثا بالطبع، وإلا لزم التسلسل في العال، ثم يحاول أن يثبت في (الخلاصة اللاهوتية) أن الله غير متغير وغير المتغير لا بد أن يكون أبديا فالله إذا أبدى. ولهذا يجب الوقوف عند محدث أول أبدى الوجود وهو الله جل وعلا. وهكذا نرى أن القديس توما يساير أرسطو في أدلته خطو بخطوة.

ثم يحاول الإكويني أن يثبت وحدانية الله تعالى أيضا من خلال أدلة أرسطو من ثلاثة وجوه أولها من ناحية البساطة، فالبساطة نافية للتركيب وتدل على وحدانية الذات، وثانيها من حيث ثبات الكمال المطلق لله وثالثها من خلال وجود العالم لأن كمال النظام يدل على وحدة الفاعل.

فإذا كان الفارابي يستند فقط إلى المنهج الأرسطي في مسألة كمال العلم الإلهي، فإن الإكويني يعتمد على منهج أرسطو مستتبطا من الإنجيل أن العلم الإلهي الكلي لا يعرف غير الله وهو مرتبط بالذات الإلهية، حيث إنه علم بالفعل وليس بالقوة (Tomas d'Aquin. 1984: 252)، ولما كان الله يعقل ذاته ترتب على ذلك أن الله يحيط علما بذاته إحاطة كاملة كما جاء من قبل عند القديس أوغسطين. وإنما نقول إننا أحطنا بالشيء علما متى عرفناه معرفة كاملة معادلة لكونه قابلا للمعرفة، وبما أن الله يقبل المعرفة على نحو تام فهو يعرف ذاته معرفة كاملة، وذلك لأن وجوده بالفعل وليس بالقوة، وبالتالي تكون قدرة الله على العلم بقدر وجوده؛ ولهذا فهو يحيط علما بذاته وبمن سواه. ويبني الإكويني ذلك على مسألة أن الله هو العلة الفاعلة الأولى، ولا بد أن تحيط تلك العلة الأولى بما تفعل وتقدر على الفعل، ويجب أن يكون علمها شاملا وليس فقط علما للكليات كما يقول الفلاسفة. ومن هنا فالعلم الإلهي هو علة الموجودات، وهو يشمل ما وجد وما لم يوجد وسيوجد بالفعل. ويتضح مما سبق تأثر

الإكويني في هذه المسألة بالفلاسفة المسلمين خاصة ابن رشد (قاسم، محمود، د. ت: 27).

وإذا كانت صفة الإرادة تظهر عند الفارابي من خلال صفة الحكمة، فإن الإكويني كلاهوتي يعيرها اهتماما كبيرا، فكما أن من صفات الإله الذاتية الحياة والعلم كذلك الإرادة، فلا بد أن يكون الله مريدا لما يفعل وإلا جاء منه الفعل عفويا وبلا إرادة، وبالتالي لا يصبح إلها متصرفا في فعله وأمره. ويستند الإكويني بقوة على المنهج الأرسطي في بيان ذلك، بل إن فكرته هنا أقرب لفكرة المعشوق التي قال بها أرسطو في المحرك الأول، حيث إن المعشوق قد لا تكون منه إرادة الفعل إنما هي حركة العاشق؛ أي العالم المعشوق وانفعاله بالمعشوق ليس إلا. أما عند الإكويني فهي تعني أن الله عز وجل فاعل مختار ومريد لما يفعل وإرادته مستمرة (Tomas d'Aquin. 1984: 299) ومسألة الإرادة المستمرة تلك هي فكرة ابن رشد بتامها (قاسم، محمود، د. ت: 08)؛ لكن الإكويني ينسبها لنفسه كعادته مع ابن رشد في طمس معالم فلسفته التي استمد منها كثير من معطيات فكره. ثم يلجأ الإكويني إلى دليل أرسطوعينه في هذه المسألة إلا أنه يجعل من إرادة الله علة للأشياء، وأن الله يفعل بمحض إرادة وليس بموجب ضرورة في طبيعته، وهو أقرب هنا إلى تصور ابن رشد لمسألة صدور الموجودات عن الموجود الأول، فتأثر كلا من الإكويني والفلاسفة المسلمين بأرسطو في هذه المسألة (قاسم، محمود، د. ت: 7، 8).

ولما وجد الإكويني نصا صريحا في الإنجيل يتعارض مع إرادة الله المطلقة استخدم منهج الجدال اللاهوتي ليثبت أن هذا النص لا يتناقض مع إرادة الله المطلقة. حيث يذهب إلى تأويل النص إلى ثلاثة معان: المعنى الأول هو أن الله يريد أن يخلص الذين يخلصون، فبالتالي من يريد الخلاص فالله يريد له هذا الخلاص. وهذا أمر في الحقيقة يحد من إرادة الله؛ لأنه لا يريد إلا ما يريده الناس! أما الأمر الثاني أن الله يريد أن يخلص بعض الناس من كل فئة من البشر، ويكون المقصود من الإرادة في هذا النص هو الإرادة الإلهية السابقة في علم الله الأزلي وليس الإرادة اللاحقة في علم المقادير. ولما شعر الإكويني أن هذه الفروض لن تحسم مشكلة (إرادة الله) وتتمام نفوذها، أخذ يبرهن على أن هذه الإرادة لا تفرض على كل الأشياء حيث إن الله يريد بعض الأشياء وجوبا وبعضها الآخر إمكانا، وذلك لأن بعض المعلولات علل واجبة يتمتع التخلف فيها وتصدر عنها المعلولات بالضرورة، وبعضها جائزة يمكن أن تصدر عنها المعلولات بالحدوث، حيث إن إرادة الله لا ترفع الأشياء عن إمكانها، وذلك لأن الله يريد أن تكون بعض العلل فاعلة.

والحقيقة أن الإكويني يستخدم أدلة الفلاسفة المسلمين خاصة ابن رشد في هذه المسألة دون أن يشير إلى ذلك أيضا (قاسم، محمود، د. ت: 166)، وإن كانت الفكرة أكثر وضوحا عند ابن رشد حيث ذهب إلى أن إرادة الله حددت قانونا (ناموسا) يسيّر وفق قواعده الكون وما فيه (العراقي محمد عاطف، 1984: 255) ثم أن الله - لكونه فاعلا مختارا - مع تسييره الكون بهذا القانون فهو ذوغانية بخلقه وبالتالي؛ فالله تعالى مريد دائم الإرادة ولا يجبر أحدا من خلقه حيث علم خلقه هذا القانون الكوني، فإن خرجوا عليه كان هو صاحب الإرادة والعناية إن شاء أعانهم على ما

يريدون وإن شاء أوقفهم عما يفعلون. والإكويني لم تقته مسألة العناية الإلهية تلك وأهميتها في تسيير أمر الكون، بل ذهب إلى أن العناية الإلهية تشمل جميع الموجودات؛ الخير منها والشر (Tomas d'Aquin. 1984: 319)، إلا أنها مع الأبرار عناية تمنعهم من الوقوع في المعصية، أما الأشرار فعناية تسمح بوجودهم (Tomas d'Aquin. 1984: 322).

وبعدما يثبت الإكويني صفة الإرادة والعناية لله يعرج على بيان صفة القدرة الإلهية، وأيضاً يحدوحدوأسطوي في العلة الفاعلة، وأنها يجب أن تكون قادرة على الفعل، وإلا لما كانت علة فاعلة وهي غير متناهية القدرة (Tomas d'Aquin. 1984: 339). ورغم سير الإكويني على نهج أرسطوفهولاً يغفل أنه عالم لاهوت يدافع عن نص مقدس فيه ما يخرق قانون العلة الفاعلة لأرسطو، ومن ذلك غفران الذنوب الذي هو مخالف لقانون العقاب الذي جعله الله في الأرض، فهل يقدر الله أن يخالف قانونه، فيعكس الإكويني المسألة ويرى أن أعظم تجلٍ للقدرة في مغفرة الخطايا وهذا يعني أن مخالفة العلة الفاعلة لقانون هي وضعته يؤكد أن لها إرادة دائمة وقدرة مستمرة لتفعل ما تريد وتقدر على هذا التغيير (Tomas d'Aquin. 1984: 342). وبالتالي يظهر الإكويني اللاهوتي جلياً عندما يعجز دليل أرسطو على مسaire نصوص الكتاب المقدس.

ومع أن القديس توما ظل يعالج مسألة الصفات بالبرهان العقلي، إلا أنه كلما وجد أن البرهان الأرسطي لا يخدم قضيته لجأ إلى علم اللاهوت الذي يقول: إن الحقائق الروحية التي تغيب عن عالم الشهادة يصعب البرهنة عليها بالعقل. ولعل ذلك ما جعل الإكويني يميز مع أستاذه ألبير الأكبر (1200 - 1280)م بين المجال الذي يمكن للعقل أن يبرهن عليه وبين مجال الحقائق التي لا يستطيع العقل الإنساني الوصول إلى معرفتها إلا بواسطة الوحي أو التوجيه الإلهي الفائق (Y. Congar. 1962: 244). وبالتالي ظل الإكويني رغم تأثره بأرسطو لاهوتياً ولم يقترب من الفارابي المعلم الثاني ومسارته لبرهان أرسطو ومحاولة الدائمة في التوفيق بين منهج أرسطو ونصوص الدين الإسلامي.

واستمر القديس توما في إثبات الصفات متردداً بين منهج أرسطو وبين منهج علم اللاهوت، فمرة يكثر من ذكر أدلة أرسطو ويسعى للإفادة منها في إثبات الصفات، ومرة أخرى يلجأ للكتاب المقدس يستنتج منه تلك الصفات وصنيعها. فهو مثلاً يثبت صفة الأزلية والقدم للذات الإلهية من خلال إثباته لأدلة وجود الله تعالى وهذا ما يتضح من خلال كتابه الخلاصة في الرد على الأجانب، فقد خصص الفصل الثالث عشر ليعرض أدلة وجود الله تعالى مستندا على المنهج الأرسطي. ثم يتبع ذلك بعرض صفة الأزلية لله تعالى في الفصل الخامس عشر مستدلاً بالكتاب المقدس. كما أنه يفرّد جانباً واسعاً من كتاب الخلاصة اللاهوتية لتأكيد أزلية الله تعالى ويخصص لها السؤال العاشر الذي جاء في ست مقالات. ويمزج في هذه المسألة بين الدليل الأرسطي والمنهج اللاهوتي " إذا قلنا إن الله تعالى موجود قبل الأزلية فيفهم من ذلك أن هذا الوجود قبل الأزلية التي توصف بها الجواهر غير المادية" (Tomas d'Aquin. 1984: 210).

ويؤكد توما ما وصل إليه من أزلية الله بالاعتباس مما وردت في الكتاب المقدس، من مثل: " لكن أنت السيد الإله تبقى أزليا" و" أنت تظل كما أنت وسنواتك لا نهاية لها" وغيرهما من النصوص التي تؤكد أزلية الله وأبدية، بل يحشد عددا لا بأس به من النصوص المقدسة ليوضح أن أزلية الله تعالى تختلف عن أزلية الموجودات الأخرى، حيث إن وجوده تعالى يسبق وجود كل شيء، بل ويستعين بسفر الخروج من أن "الرب يملك إلى الدهر وإلى الأبد" (سفر الخروج: 15/18). وهكذا يثبت الإكويني أن الحياة الإلهية ليست كحياة البشر؛ لأن الحياة الإلهية خالدة؛ أي أنها بلا بداية أونهاية لا يمكن أن تحد بزمن وأنها الخلود ذاته. وفي كل ذلك يبعد عن أرسطو وكذلك عن الفارابي الذي يقدم دليل أرسطوي في مثل هذه المواقف دون أن يحشد عددا من النصوص الدينية التي تؤكد هذا الدليل، وذلك لأن الفارابي يخاطب الفلاسفة ومن يتقون في الدليل العقلي، في حين أن الإكويني يحشد الأدلة العقلية ليؤكد الأدلة النقلية، وليطمئن جمهور المتدينين من أتباعه من صحة النص ذاته، فتكون مهمته مزدوجة، تبيان الصفات وفي ذات الوقت التأكيد على صحة الكتاب المقدس.

صفات الأفعال

قد يبدو سهلا على الفيلسوف أو رجل الدين أن يوفق بين آراء أرسطو وما جاء به الوحي في الكتب المقدسة في مسائل كلية كإثبات وجود الواحد الخالق، بل وكذلك في إثبات صفاته الذاتية من الحياة والعلم والإرادة والقدرة والكلام والسمع والبصر، لكنه كيف يوفق تفاصيل ذلك الأمر في مسألة مثل صفات الأفعال. يبدو أن العقل الإنساني لا يركن بسهولة إلى تدخل الله تعالى في تفاصيل الجزئيات، لهذا آمن أرسطو ومن سار على نهجه أن الله لا يعلم الجزئيات، بل يعلم الكلليات. أما الأمور البسيطة من تحريك القدم للسعي وتحريك اليد لجلب الماء والطعام فهي من فعل الإنسان، بل إن بعض المتكلمين من المسلمين قالوا بذلك دون استناد رأي هؤلاء الفلاسفة، كما كان عند المعتزلة من حيث أن الإنسان خالق لأفعاله ومسئول عنها. وهذا الأمر نفسه هو ما اضطر الأشاعرة للقول بالكسب. ومع كل ذلك لا يستريح أصحاب الرسائل السماوية، بل لا يطمئنون إلا إذا ركنوا إلى علم الله بالجزئيات حيث يؤمن لهم ذلك هيمنة الله وحده على الكون وبالتالي تستريح ضمائرهم ويلجأون إليه في كل حاجياتهم.

ومن هنا خفت دور منهج أرسطو وقل تأثيره عند الفارابي والإكويني في مسألة صفات الأفعال. وإن اعتمد الفارابي بطريقة غير مباشرة على أرسطو في هذه المسألة، فقد توارى أرسطو عند القديس توما تماما في هذه المسألة. فالفارابي أخذ يبين صفات الأفعال مستمدا إياها من الصفات الذاتية التي ذكرها لله تعالى مستخدما منهج أرسطو والقياسات المنطقية كوسيلة قياس وليس كمنهج استنتاج برهاني كما فعل في مسألة إثبات وجود الله وفي الصفات السلبية وصفات الذات، فأخذ يقيس هذه الصفات على الكلليات. فمن يتصف بالحياة والقدرة والإرادة يجب أن تكون له أفعال تدل على هذه الأوصاف. والفارابي يشير فقط إلى أن هذه الصفات هي أسماء للواحد، وأنها رغم تعددها فهي مجرد مضاف إليه؛ أي مما تقوم به تعالى "فالأسماء التي تدل على الكمال والفضيلة في الأشياء التي لدينا منها ما يدل على ما هوللشيء في ذاته، لا

من حيث هو مضاف إلى شيء آخر خارج عنه، مثل الموجود الواحد والحي، ومنها ما يدل على ما هو للشيء بالإضافة إلى شيء آخر خارج عنه مثل العدل والجواد" (الفارابي، 2002: 59). ولما خشي الفارابي أن يؤدي القول بتعدد الأسماء أو الصفات إلى تعدد الآلهة ذهب إلى أن تعدد الأسماء تدل على جوهر واحد، لأن وجوده تعالى غير منقسم. ولا يختلف الإكويني كثيرا عن الفارابي في هذه المسألة غير أن الفارابي يسوقها بأقل العبارات وبدون تكرار في حين أن الإكويني يكاد لا يخلو كتاب من كتبه من ذكرها والإشارة إليها، وذلك لأن صفات الأفعال تعني الصور القريبة لذات الله في كونه، حيث هو المعطي وهو المانع، وهو الضار والنافع، والمحي والمميت. ولما كان الكتاب المقدس يكثر من ذكر هذه الصفات وتبيانها، فمن هنا كلما تعرض الإكويني لشرح آية من آياته أونص من نصوصه ذكر بعضا من هذه الصفات. فهناك نوعان من الأسماء (صفات الأفعال) تقال على الله: أسماء تقال بصفة سرمدية مثل الحب لأنها تدل على ما يلحق بفعل العقل والإرادة، مثل العلم والحب، والنوع الثاني تقال على الله بصفة زمانية مثل المخلص والخالق. في المقابل لن نجد عند الفارابي شيئا كثيرا من ذلك حيث هو ليس من علماء الكلام أو من المفسرين، فقد اكتفى بذكر أنها فرع وجزء لا يتجزأ من صفات الذات التي خصها بالبحث والنظر. وهكذا تأثر كل من الفارابي والقديس توما الإكويني بمنهج أرسطو في الفلسفة الأولى لإثبات وجود الله وكذلك في إثبات صفاته تعالى، غير أن كلا منهما نهج في هذا التأثر منهجا اقترب فيه من مدرسته الفكرية، ففي حين صار الفارابي بتأثره فيلسوفا ظل الإكويني كما بدأ لاهوتيا.

خاتمة وأهم النتائج

من خلال ما سبق في هذا البحث يمكن أن نستخلص عدة استنتاجات:
أولا: رغم أن التوفيق بين الدين والفلسفة يعد هو أحد أهم محاور الفكر عند الفلاسفة المسلمين وعند علماء اللاهوت المسيحي، إلا أن المسيحيين والمسلمين لم يسيروا على منحنى واحد في هذه المسألة، فمع أن النص المقدس عند المسيحيين اختلط أحيانا بمباحث الفلسفة اليونانية - عبر تشكله في بيئة رومانية ممزوجة بالفلسفة اليونانية - إلا أنه لم تظهر رؤية فلسفية كاملة للمسيحيين إلا بعد مرور أربعة قرون من ميلاد المسيح عليه السلام. فبدأت تظهر محاولات كثيرة من المفكرين المسيحيين ليكون هناك توأمة بين الفلسفة الأولى عند أرسطو والعقيدة التي تضمنها النص المقدس، وأهم هذه المحاولات هي كتابات القديس أوغسطين في القرن الخامس الميلادي ثم القديس توما الإكويني في القرن الثالث عشر الميلادي.

أما عند المسلمين فالتص المقدس كان بعيدا عن التأثير والتأثر حيث جاء وحيا ملزما بحرفه، متعبدا بتلاوته فلم يسمح للبشر بالتدخل في طريقة روايته، إلا أن السنة النبوية جمعت متأخرة وسمحت للتدخل فيها بالإضافة للمعنى أحيانا أو بالزيادة أحيانا أخرى فيما يطلق عليه بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، لكن السنة النبوية كانت ممارسة عملية من النبي عليه الصلاة والسلام، والتطبيق العملي لا يقبل التأثر السريع حيث يظل العاملون به في طريقهم العملي الموروث دون النظر إلى الواقد الجديد، إلا بقرار جماعي أو سياسي اجتماعي، فخلت السنة من التأثر بالفلسفات لكنها تأثرت

بالأحداث الجارية في المجتمع الإسلامي. فقامت حضارة المسلمين على خصوصية الدين والوحي، ثم تلاقح - فيما بعد - العقل المسلم بالفلسفات الدخيلة خاصة الفلسفة الهلينية، فظهر منهج الكندي ثم الفارابي بعده يأخذ من أرسطوما يوائم الثابت في عقيدته ودينه، أو يبرهن عليه من خلال المنهج الأرسطي. وكانت هناك صعوبات مر من خلالها المنهج الأرسطي إلى الفكر الإسلامي والمسيحي، لكنه شق طريقه حينما وجد مفكرين أعاروه اهتمامهم عند المسلمين من أمثال الفارابي وعند المسيحيين مثل القديس توما.

ثانيا : أن كلا من الفارابي وتوما الإكويني عمدا إلى فلسفة أرسطولياً أخذاً أدلتها من خلال منطق أرسطولاً إثبات قضايا دينية وإلهية لكن برؤى مختلفة، فلسفية عند الفارابي، لاهوتية عند الإكويني. فقد كانت مسألة التوفيق جل اهتمامهما إلا أنها أخذت منحى مغايراً لكل منهما؛ ففي حين كان الفارابي الفيلسوف يوفق بين رؤيته الفلسفية وبين الرؤية الدينية كان الإكويني يوفق بين رؤيته الدينية وبين الرؤية الفلسفية. فالدين عند عالم لاهوت كالقديس توما هو الأساس الذي تقاس عليه الأفكار الفلسفية، وليس العكس. أما الفارابي فكان يبحث في الدين عن رؤية فلسفية توائم ما جاءت به الحكمة العقلية التي هي أجدر بالرسوخ والثبات من الرؤية الدينية المتغيرة، والتي تعتمد على الحس والحدس ولا تعتمد على اليقين العقلي. في حين حاول الإكويني إدخال الفلسفة حظيرة الدين بتقريب منطلقها مع الوحي السماوي، مما شجع بعض المتدينين أن يقرؤوا فلسفة أرسطوكوسائل إثبات لحقائق دينهم، ولما كان هذا هو أحد أغراض الفارابي من التوفيق بين الدين والفلسفة، فقد عمد إلى تقريب الفلسفة للمتدينين من هذه الجهة أيضاً، فظهر كأنه متكلم مثله مثل القديس توما اللاهوتي.

ثالثاً: لما كان الفارابي شارحاً لأرسطو ومسائراً له - حاول أن يبين للمسلمين أن الفلسفة الأرسطية لا تتعارض مع الدين الإسلامي، بل يمكنها أن تثبت حقائقه وتدافع عنه، لكونها لا تجافي العقل السليم كما أن الدين الإسلامي عنده لا يجافي العقل، وبالتالي يجب دراسة الحكمة العقلية للاستفادة منها ولكونها تزيد براهينه وضوحاً ولا تشكل خطراً عليه، بل تهض بعقلية المتدينين ليستفيدوا من الدين والدنيا. وهو في كل ذلك يتمثل المنهج الأرسطي دون ذكره. في حين يعرض القديس توما الإكويني الحجج الأرسطية ليبيّن للمتدينين من بني جنسه في المقام الأول أن حقائق دينه سليمة ومقبولة بالدليل العقلي وهو يستخدم منهج أرسطوذاكراً مكان الاستشهاد من كتب أرسطو أحياناً كثيرة، خاصة " كتاب ما بعد الطبيعة"، وأحياناً يصفه بالفيلسوف وأحياناً يستخدم منهج أرسطو دون أن يشير إليه، لكن في كل الأحوال كان يرى ويتحقق من إمكانية الاستفادة من هذا الفيلسوف ومنهجه في إثبات صحة الدين المسيحي وعقائده. وهو بذلك يوضح أنه لاهوتي استفاد من منهج أرسطو وليس فيلسوفاً يتمثل أرسطو وفلسفته كالفارابي.

ربعا: لما كانت مسألة الإلهية عند المسلمين بسيطة وغير مركبة لهذا لم يجد الفارابي صعوبة في إثبات وجود الباري تعالى بدليل أرسطو في الواجب والممكن، لكنه

عندما أخذ يبحث في الصفات والأفعال جاءت الصعوبات في أدلة أرسطو ومن هنا ظهر الفارابي المتكلم وليس الفيلسوف الذي يتمثل موقف أستاذه أرسطو.

خامسا: لما كان الإكويني ينزع في قضية إثبات وجود الله نحو التوحيد الذي تخيله للفلسفة الأولى عند أرسطو ولا يبدو شيئا من مسألة التركيب المسيحي للإله الذي يتركب من اللاهوت والانسوت، اضطر أن يسير مسيرة الفلاسفة المسلمين في ذلك، متاسيا طبيعة المسيح وكونها جزءا من الذات الإلهية، وربما ذلك لأن فكرة التثليث عند النصارى تعني أيضا الوجدانية، حيث لكل أقنوم من الأقانيم الثلاثة طبيعته المميزة وفي ذات الوقت فالله واحد! وتلك كبرى الإشكالات في العقيدة المسيحية، بل مرد الاختلافات في العقائد المسيحية المختلفة.

سادسا: في حين يوظف الفارابي دليل الحركة على إثبات وجود الله تعالى يستخدمه القديس توما الإكويني ويوظفه في إثبات كثير من الصفات لله تعالى، خاصة في كتابه الخلاصة اللاهوتية، أما في الخلاصة في الرد على الأجانب فيوظف نفس الدليل للبرهنة على الأزلية الإلهية. وهكذا نجد البرهان الأرسطي يسير مع الإكويني في كل القضايا الإلهية خاصة دليل الحركة ودليل العلة الفاعلة ودليل العلة الغاية. كما أن الإكويني اعتمد على دليل الممكن والواجب للبرهنة على وجود الباري عز وجل، وقد وظفه بصورة جيدة، وهذا الدليل مأخوذ جملة وتفصيلا من الفلسفة الأرسطية والتي شقت طريقها عند الفلاسفة المسلمين خاصة الفارابي وابن سينا وابن رشد ومن هنا نرى أن القديس توما الإكويني قد استقى هذا الدليل من الفلسفة المسلمين الذين استخدموا هذا الدليل قبله.

سابعا: أما في مسألة الجمع بين آراء اللاهوتيين وبين آراء أرسطو، فقد وجدنا الفارابي ينتهج نهج أرسطوليتيغيا موقف المتكلمين خاصة المعتزلة، أما الإكويني فقد انتهج في الحقيقة منهج أرسطوليتيغيا إلى مراد علماء اللاهوت من الدفاع عن العقيدة المسيحية إلا أنه كثيرا ما يفارق دليل أرسطو لكونه هونفسه لاهوتيا، ففي حين كان الفارابي فيلسوفا وتلميذا لأرسطو يوفق بين نتائجها وبين نتائج المتكلمين، كان الإكويني لاهوتيا يوفق بين نتائجها وبين الفلسفة الأرسطية. وهذا هو الفارق الجوهرى بينهما.

ثامنا: هناك فرق بين طريقة أخذ الأدلة عن المنهج الأرسطي بين الفارابي وبين الإكويني، فحين كانت عند الفارابي مباشرة وقريبة المأخذ من المنهج الأرسطي، كانت عند القديس توما فيها نوع من التكرار وضرب الأمثلة وكأنه يستخدم المنهج البرهاني بطريقة الجدال اللاهوتي.

تاسعا: مسألة صفات الأفعال لا يختلف الإكويني كثيرا عن الفارابي في هذه المسألة غير أن الفارابي يسوقها بأقل العبارات وبدون تكرار، في حين أن الإكويني لم يخل كتاب من كتبه من ذكرها، كشرح أوتيبان لآيات الكتاب المقدس.

وهكذا يتضح أن كلا من الفارابي والقديس توما الإكويني قد تأثرا بمنهج أرسطو وبأدلتها لإثبات وجود الله بل يذكر الإكويني ذلك جليا في إحالاته المتعددة لكتاب ما بعد الطبيعة لأرسطو فيذكر الدليل عند أرسطو ثم يعود يستخدمه، إلا أنه يحاول أن يوفق هذا الدليل مع ما جاء في الكتاب المقدس.

ثبت بمصادر الدراسة ومراجعتها

أولاً: المراجع العربية

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، (دت)، الرد على المنطقيين، دار المعرفة، بيروت.
- ابن رشد أبو الوليد، (دت)، تهافت التهافت، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، ط 4، القاهرة.
- ابن رشد أبو الوليد، (دت)، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، دراسة وتحقيق د. محمد عمارة، دار المعارف ط 2.
- أبوريان، محمد على، (1972)، تاريخ الفكر الفلسفي، ج 2، أرسطو والمدارس المتأخرة، دار المعرفة الجامعية، ط 3.
- أبوريان، محمد على، (دت)، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، ج 1 (المقدمات: علم الكلام الفلسفة الإسلامية)، دار النهضة العربية، بيروت.
- أرنست رينان، (1957)، ابن رشد والرشدية، ترجمة عادل زعتر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- الجليلند، محمد السيد، (1986)، قضية التوحيد بين الدين والفلسفة، مقدمة لتحقيق كتاب التوحيد لابن تيمية، مكتبة الشباب، القاهرة.
- الجليلند، محمد السيد، (2004)، قضية الألهية بين الدين والفلسفة، دار الهاني للطباعة والنشر، القاهرة.
- الشافعي، حسن محمود، (1988)، التيار المشائفي في الفلسفة الإسلامية، دار الثقافة العربية، القاهرة.
- العراقي، محمد عاضف، (1984)، النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- الغزالي، أبو حامد، (2007)، تهافت الفلاسفة، تحقيق د. سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط 9.
- الفارابي، أبونصر، (1990)، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط 2.
- الفارابي، أبونصر، (1991)، كتاب الملة ونصوص أخرى، تحقيق وتقديم محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط 2.
- الفارابي، أبونصر، (1993)، فصول منتزعة، حققه د. فوزي متري نجار، ط 2 دار المشرق بيروت.
- الفارابي، أبونصر، (2002)، كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة، للفارابي، تقديم وتعليق ألبير نصر نادر، دار المشرق، بيروت، ط 8.
- الفارابي، أبونصر، (دت)، كتاب الجمع بين الحكمين، ألبير نصير نادر، دار المشرق، بيروت.
- الفارابي، أبونصر، (1987)، المنطق عند الفارابي، تحقيق وتعليق، د. ماجد فخري، دار المشرق، بيروت.
- الفارابي، أبونصر، (1993) كتاب السياسة المدنية، الملقب بمبادئ الموجودات، تحقيق وتقديم فوزي متري نجار، دار المشرق، بيروت ط 2.
- الفارابي، أبونصر، (دت)، نظرية المعرفة عند ابن رشد وتأويلها لدى توماس الأكويني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- النشار، على سامي، (1984)، مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت.
- النشار، مصطفى، (1988)، فكرة الإلهية عند أفلاطون وأثرها في الفلسفة الإسلامية والغربية، مدبولي، القاهرة، ط 2.
- بدوي، عبد الرحمن، (1987)، أرسطو عند العرب، وكالة المطبوعات الكويت ط 2.

- بدوي، عبد الرحمن، (2003)، تاريخ الفكر الفلسفي ج2، أرسطو والمدارس المتأخرة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
- بدوي، عبد الرحمن، (1984)، موسوعة الفلسفة الجزء الأول، مادة توما الإكويني، الطبعة الأولى بيروت.
- بدوي، عبد الرحمن، (دت)، رسائل فلسفية للكندي والفارابي وابن باجة وابن عدي، دار الأندلس، بيروت.
- جنووبوجوان، (1993)، تاريخ الفلسفة والعلم في أوروبا الوسيطة، ترجمة د. علي زيعور ود. علي مقلد، مؤسسة عز الدين للنشر والتوزيع، بيروت.
- حسن حنفي، (ترجمة وتقديم وتعليق)، (1981)، نماذج من الفلسفة المسيحية في العصر الوسيط، أوغسطين، أنسيلم، توما الإكويني، د. بيروت.
- دي ليبيرا، الان، (1999)، فلسفة العصر الوسيط، ترجمة مصطفى ماهر، دار الشريقات للنشر والتوزيع، ط1.
- صليبيا، جميل، (1982)، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني بيروت.
- عبد العزيز، محمد سلامة، (2002)، منهج إثبات وجود الله تعالى بين الإمام فخر الدين الرازي والقديس توما الإكويني، بحث مقدم لمؤتمر فخر الدين الرازي وأسس النظرية في العلوم العربية والإسلامية، المنعقد بكلية دار العلوم، جامعة المنيا، في الفترة من 10 - 12 من مارس 2002.
- عفيفي، زينب، (دت)، فلسفة ابن رشد الطبيعية، العالم، تصدير د. عاطف العراقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.
- غالي، ميلاد زكي، (دت)، الله في فلسفة القديس توما الإكويني، طبعة منشأة المعارف، الإسكندرية.
- قاسم، محمود، (دت)، في النفس والعقل لفلاسفة الإغريق والإسلام، مكتبة الأنجلو المصرية.
- قنواتي، جورج، (1978)، مؤلفات ابن رشد، تقديم د. محيي الدين صابر، وتصدير، د. إبراهيم مدكور، مهرجان ابن رشد، المطبعة العربية الحديثة، الجزائر.
- كرم، يوسف، (دت)، تاريخ الفلسفة الأوربية في العصر الوسيط، دار القلم، بيروت.
- كرم، يوسف، (1936)، تاريخ الفلسفة اليونانية، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة.
- مرحبا، عبد الرحمن، (2000)، من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Baertschi, Laurent, Jaffro Laurent et Labrune, Monique, (1996), *Gradus philosophique*, éd. Flammarion, Paris.
- Bréhier, Emile, (1967), *Histoire de la philosophie* ; tome I, Fascicule 3, Moyen Âge et Renaissance, P.U.F.
- Congar Y., *La foi et la théologie, le mystère chrétien*, éd. Desclée, Tournai, Belgique ; 1962.
- De Beaucueil, S. L., et Anawati, G. C., «Une preuve de l'existence de Dieu chez Ghazzali et S. Thomas», in *Mélanges, Institut Dominicain d'Etudes Orientales du Caire*, N° 3 , Dâr al-ma'ârif, 1956, pp 207-258.
- Françoise Kinot (Sous dir.), (2000), *Philosophie Moderne*, Descartes, Pascal, Spinoza, collection, philosophique, éd. France loisirs, Paris, 2000.
- Irénée de Lyon, Saint, *Saint Irénée : contre les hérésies*, Livre I, tome 2, Sources Chrétiennes, N° 264, traduction par Adelin Rousseau et Louis Doutreleau, éd. Le Cerf, Paris, 1979.

- Madkour, Ibrahim, la métaphysique en terre d'Islam, in mélanges, Institut Dominicain d'Etudes Orientales du Caire, N° 7, Dâr al-ma'ârif, 1962-1963, pp 21-34.
- Philippe, Marie Dominique, *Saint Thomas docteur, témoin de Jésus*, éd. Saint-Paul, Paris, 1992.
- Renan, Ernest, (1995), *les Evangiles* in *Histoire des origines du christianisme*, tome II, éd. Robert Laffont, Paris.
- Renan, Ernest, (1995), *Saint Paul*, in *Histoire des origines du christianisme*, tome I éd. Robert Laffont, Paris.
- Renan, Ernest, Saint François d'Assise, (1992), études historique d'après le Dr Karl Hase, dans le Journal des Débats, 20/21 août, 1866, in *Etudes d'Histoire Religieuse*, éd. Gallimard; pp.521-537.
- Renault ; Laurence, (1992), *Dieu et les créatures selon Thomas d'Aquin*, Presses Universitaires de France, Paris.
- Saint Augustin, (1931), *la morale chrétienne*, traduction par P. Roland, les œuvres des Saint Augustin ; Livre I, éd, Desclée de Brouwer, Paris.
- Saint Augustin, (1959) *Œuvres de Saint Augustin*, N° 34, cinquième série, La cité de Dieu, livres, VI-X, introduction générale et notes par G. Bardy, traduction française de G. Combès. Éd. Desclée de Brouwer. Paris.
- Saint Augustin, (1964), *Les Confessions*, traduit, préfacé et annoté par Joseph Trabucco, éd. GF/ Flammarion, Paris.
- Saint Thomas D'Aquin , (1999), *Somme contre les gentils*, livre sur la vérité de la foi Catholique contre les erreurs des infidèles, livre I, Dieu, traduction, présentation et notes par Cyrille Michon, éd. Flammarion, Paris.
- Saint Thomas D'Aquin, (1984), *Somme théologique*, tome I, Le Dieu unique, introduction et note par Jean Hervé Nicolas, éd. le Cerf, Paris.
- Tertullien, (1971), *Apologétique*, traduit par Jean-Pierre, Waltzing, collection Classiques en poche, éd. les Belles lettres, Paris.
- Venard, Olivier-Thomas, (2004), Entre parole et vision : l'écriture théologique chez Thomas d'Aquin, *Comptes-rendus des séances de l'année*, Académie des inscriptions et belles-lettres, Année 2004, Volume 148, Numéro 3, pp. 1209 – 1230.